الأمم المتحدة

A/78/PV.58

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **58**

الاثنين، 26 شباط/فبراير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غابي (الكونغو).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 62 من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مرت الآن 10 سنوات منذ بداية العدوان الروسي الوحشي على أوكرانيا. وحتى يومنا هذا، احتلت روسيا وضمت بشكل غير قانوني ما يقرب من 17 في المائة من أراضي ذلك البلد. وتحققت الأمم المتحدة من سقوط أكثر من 30 000 ضحية في صفوف المدنيين منذ بداية الغزو، من بينهم قرابة 2 000 طفل، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. هذا علاوة على الملايين من الأوكرانيين الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم وبلدهم.

وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، هنا في قاعة الجمعية العامة، أدنّا نحن، 143 دولة عضوا، بأغلبية ساحقة محاولات روسيا ضم الأراضي الأوكرانية وأعلنّا أنها غير قانونية وغير نافذة (انظر A/ES-11/PV.14). ومنذ ذلك الحين، تُرك عشرات الآلاف من الجنود الروس ليتعفنوا على الأراضي الأوكرانية، بيد أن أهداف الكرملين تجاه أوكرانيا، التي يعززها ما يتلقاه من دعم عسكري مؤكد من البلدان المتواطئة متمثلة في إيران وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال هي نفسها كما كانت قبل عام – محو أوكرانيا ذات السيادة من الخريطة وإنكار وجود دولة أوكرانية مستقلة.

إن ما كشف عنه بوتين علنا في الآونة الأخيرة لا يثبت فحسب عدم إلمامه مطلقا بالتاريخ، بل ويشير بوضوح إلى أن روسيا لم تكن مستعدة قط للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات مينسك. بل على العكس تماما، فلا وجود لدولة أوكرانيا في خيال بوتين المتسم بجنون العظمة. وهذا التفكير الإبادي بشدة هو جوهر حملته الإمبريالية الاستعمارية الجديدة. وعلاوة على ذلك، يقدم النمط السلوكي لروسيا فيما يتعلق بالأراضي المحتلة مثالا مرعبا على ما يسمى بالعالم الروسي ومثالا عمليا على الفاشية الروسية الحديثة. فأي معارضة في الأراضي المحتلة، أو المعارضة التي تتزايد في روسيا نفسها، تُقابل بالقمع أو الترحيل أو السجن أو القتل خارج نطاق القضاء. وأحدث مثال في ذلك الصدد هو قتل بوتين والمقربين منه لزعيم المعارضة الذي كانوا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يتخوفون منه بشدة أليكسي نافالني بعد تسميمه وتعذيبه لفترة طويلة في المستوطنة العقابية.

ومن الجلي جدا أنه في ظل إقصاء جميع المرشحين البديلين ذوي المصداقية وفي غياب المراقبة الدولية، ستفتقر الانتخابات الروسية المزعومة في آذار/مارس إلى أي شرعية ديمقراطية مرة أخرى. هذا علاوة على أن إجراء ما يسمى بالانتخابات في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا والمضمومة بشكل غير قانوني يشكّل في حد ذاته انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. ولن نعترف بعقد هذه الانتخابات أو ندعمها ولن نقبل نتائجها.

وقد تحققت أوكرانيا من الترحيل القسري لما يقرب من 20 000 طفل من أوكرانيا والأراضي المحتلة إلى روسيا، حيث تتعرض هويتهم الوطنية للمحو الممنهج. وقوبلت هذه المسألة بالتجاهل من جانب روسيا، وهي أول عضو دائم في مجلس الأمن يُدرج في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح بوصفه طرفا يرتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال (*انظر* A/77/895). ولذلك، ندعو الأمين العام إلى إدراج روسيا بوصفها طرفا غير متعاون في تقريره القادم عن الأطفال والنزاع المسلح. وندعو منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى إبقاء المسألة قيد نظرها بشكل كامل. ويتعين على الأمم المتحدة وأعضائها ممارسة الضغط على روسيا لإنهاء هذه الممارسة الإجرامية المروعة وإعادة الأطفال الأوكرانيين إلى عائلاتهم ووطنهم.

وغني عن القول أن العقول المدبرة للعدوان والمجرمين المسؤولين عن ترحيل الأطفال الأوكرانيين يجب تقديمهم إلى العدالة. وينبغي تنفيذ مذكرتي التوقيف الصادرتين عن المحكمة الجنائية الدولية ضد بوتين ولفوفا بيلوفا في أقرب وقت ممكن. ونود أن نؤكد أن محكمة العدل الدولية خلصت، على عكس ما تحاول روسيا إيصاله، إلى أن روسيا قد انتهكت أحكام الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن روسيا، بشنها العدوان على أوكرانيا، انتهكت أيضا التزامها بموجب أمر المحكمة بشأن التدابير التحفظية.

وبعد عامين من الغزو الوحشي، من الواضح أنه لا يوجد اهتمام لدى روسيا وقيادتها الحالية بالسلام الحقيقي. وكما نعرف من أحداث القرن العشرين، فإن مهادنة الديكتاتوريات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى كارثة عالمية. ولذلك، ندعو عموم أعضاء الأمم المتحدة إلى دعم خطة السلام الأوكرانية التي تكفل المسار الوحيد القابل للتطبيق نحو تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة. ونجدد إصرارنا على أن تسحب روسيا كامل قواتها العسكرية ومرتزقتها على الفور ودون شروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وبينما تكافح أوكرانيا من أجل بقائها ذاته على نحو يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، أود أن أؤكد للجمعية أن إستونيا عازمة على مواصلة دعم أوكرانيا بكل الوسائل، مهما طال الأمر. فهذا هو الأمر الصواب الذي يتعين القيام به من المنظورين الأخلاقي والقانوني علاوة على منظور الأمن العالمي.

أخيرا، لقد احتفلت إستونيا في نهاية هذا الأسبوع بمرور 106 أعوام على استقلالها. وطغت الحرب التي جلبتها روسيا إلى أوروبا على احتفالاتنا منذ عام 2022. وفي ظل العدوان الذي تشهده أوكرانيا، تقوض روسيا استقلالنا وسيادتنا كل يوم بطريقة أو بأخرى. وتتخذ محاولات تقويض أمننا وزعزعة استقرار مجتمعاتنا أشكالا عديدة. ففي الأسبوع الماضي، تمكنا من تحييد عملية هجينة أخرى استهدف بها عملاء روسيا حريتنا واستقلالنا. وليس بمقدورنا أن نصد العدوان ونتمسك بميثاق الأمم المتحدة المقدس ومبادئ القانون الدولي إلا بالتعاون مع حلفائنا وشركائنا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): مع بداية السنة الثالثة للعدوان على أوكرانيا، تود إكوادور أن تجدد التزامها الثابت بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية، الذي دافعنا عنه في الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. وتلتزم جميع الدول كثيرا بتلك المبادئ وتمتثل لها بصرامة.

لقد تسبب النزاع في أوكرانيا في دمار وآلام، مما أثر بشكل خطير على السكان المدنيين وأدى إلى تداعيات سلبية على الصعيد العالمي. والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع هائلة، حيث فُقدت آلاف الأرواح ونزح ملايين الأشخاص. وتشيد إكوادور بجهود الحشد التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين. فقد عقد مجلس الأمن، الذي نحن عضو فيه، ما لا يقل عن مائة اجتماع لمعالجة الأزمة في أوكرانيا.

وفي القرار 2623 (2022)، قرر المجلس عقد الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، والتي اعتمد في إطارها ستة قرارات، ركزت على قضايا رئيسية مثل السلامة الإقليمية، والحالة الإنسانية، والمساءلة، والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وقد ضمت إكوادور صوتها إلى صوت الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي وصوتت لصالحها جميعا.

وما برح بلدي، منذ تأسيسه كجمهورية، يرفض استخدام القوة من قبل دولة ضد دولة أخرى، ويدين ذلك. ولا تعترف إكوادور، ولن تعترف، باكتساب الأراضي بالقوة. وبالمثل، تؤمن إكوادور إيمانا راسخا بضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية في إطار الآليات التي أنشأها الميثاق التأسيسي للمنظمة. وفي الحالة التي نحن بصددها، فإن بلدي يؤيد أي مبادرة تساعد على منع تصعيد التوتر وتعزز الحوار والدبلوماسية والتفاوض. فقد علمنا التاريخ أنه لا توجد أزمة تُحل بالوسائل العسكرية. فالعنف لا يولد إلا المزيد من العنف والمعاناة. والدمار الذي يصاحب الحرب، والمعاناة الإنسانية، وتدمير البنية التحتية، ونزوح الناس إنما هي جراح تدوم لأجيال.

وتؤيد إكوادور بشكل قاطع سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وتصر مرة أخرى على إنهاء الاحتلال والعدوان العسكري للاتحاد الروسي، على نحو ما أمرت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022، لإفساح المجال أمام إيجاد حل سلمي في إطار احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الوقت الذي يجتاز فيه المجتمع الدولي فترة من التوتر الخطير، سأختتم بتوجيه دعوة لنا جميعا للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وممارسة ضبط النفس والتسامح، والحفاظ على السلام وتعزيزه، وهو، كما يذكرنا الأمين العام غوتيريش باستمرار، منفعة عامة عالمية يجب علينا حمايتها وإدارتها.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أكثر من أسبوعين بقليل كنا في هذه القاعة تحديدا لتبادل الآراء مع الأمين العام بشأن أولوياته لعام 2024 (انظر A/78/PV.54). وإذا كان هناك ما اتضح آنذاك، فهو ضرورة أن تعيد الأمم المتحدة اكتشاف سبب وجودها. وهذا السبب ليس سوى السعي المستمر لتحقيق السلام.

إننا نعيش اليوم في عالم مضطرب ويسوده الاستقطاب، لا يتأثر فقط بالمشهد الجيوسياسي المتغير، بل وبأزمة عالمية بالغة متعددة الأوجه تؤثر على جميع مجالات الحياة أيضا. وبينما يحدث كل هذا، فإننا نشهد أزمة عميقة في الثقة والقيم والقيادة العالمية التي، بالإضافة إلى تآكل تعددية الأطراف وتهديد وجود البشرية ذاتها، لا تفعل شيئا من خلال التعاون والوسائل السلمية لمعالجة التحديات المعقدة والناشئة والمشتركة التي تواجه العالم اليوم، بما في ذلك تلك الناجمة عن النزاعات الدولية.

إن كل نزاع مسلح أمر محزن، وكل ضحية من ضحايا الهجمات القاتلة لا يبعث على الأسف فحسب، بل يجب أن يدفعنا إلى تقديم التزام أدبي وأخلاقي وسياسي لوضع حد للحرب بجميع أشكالها ومظاهرها في جميع أنحاء العالم. لذلك من الملح، كما قلنا سابقا، من أجل مصلحة السلام والبشرية جمعاء، إعادة اكتشاف سبب وجود المنظمة، وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين وتوسيع نطاقهما، وتنشيط تعددية الأطراف وضمان أن تكون شاملة حقا، ولا سيما ضمان الاحترام الكامل للقواعد الأساسية للقانون الدولي ومبادئ الميثاق التأسيسي للمنظمة، بما في ذلك تلك التي تشير إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية، والتي تتبناها جمهورية فنزويلا البوليفارية بحزم، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

قبل بضع ساعات فقط في هذه القاعة نفسها، يوم الجمعة الماضي (انظر A/78/PV.56)، شهدنا مرة أخرى ازدواجية المعايير

التي اعتدناها لسنوات من بعض الوفود، مثل وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. فمن ناحية، نلاحظ إصرارها على استخدام الجمعية العامة لمهاجمة دول ذات سيادة، بهدف وحيد يتمثل في تحقيق خططها الوطنية التي تحكمها دائما طموحات جيوسياسية ظلامية. ومن ناحية أخرى، تصر على تقديم نفسها كأبطال مفترضين لحقوق الإنسان في الوقت الذي تنتهك فيه من خلال أفعالها وسياساتها الإجرامية حقوق الإنسان لمئات الملايين من الناس حول العالم بشكل يومي، بما في ذلك في بلدي.

بعبارة أخرى، كان مثيرا لمزيد من الاهتمام أن نستمع إلى ممثلي هذين البلدين وهما يتحدثان عن قضايا مثل الحق في تقرير المصير، والفائدة المفترضة المتمثلة في إنقاذ الأرواح، والحاجة إلى ضمان تحقيق العدالة للضحايا، وضمان المساءلة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ونسمعهما وهما يؤكدان من جديد دعمهما المزعوم للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. لقد فعلا كل ذلك عندما صوتا قبل ساعات قليلة فقط في مجلس الأمن (انظر S/PV.9552) – على بعد أمتار قليلة من هذه القاعة – ضد مشروع قرار (S/2024/173) سعى بالتحديد إلى النهوض بهذه القضايا نفسها من أجل الشعب الفلسطيني الباسل، الذي يتعرض منذ سنوات للمجازر والاحتلال، والإبادة الآن، بفضل إطار الإفلات من العقاب الذي توفره حكومتا هذين البلدين لإسرائيل داخل مجلس الأمن. كم تسعى هاتين الإمبراطوريتين السابقتين بلا خجل إلى الحفاظ على قوتيهما المتضائلة بأي ثمن. وكم هو مخز الاعتماد على مثل هذه المعايير المزدوجة. أي جرأة وغطرسة يظهرانها باستخفافهما بنا.

إن السلام يصاغ يوما بعد يوم بالتزام الجميع. ويتطلب تحقيق السلام توافر التماسك والاتساق، وكذلك رفض الرؤى المتطرفة والعنصرية.

ومن ثم، فإن الجمعية العامة وجميع أعضاء المنظمة مدعوون إلى القيام بدور مركزي واستباقي وإلى توحيد جهودهم، كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، من أجل صون السلم والأمن الدوليين لمصلحة شعوب الأمم المتحدة التي نمثلها في هذه الجمعية والتي يجب أن نخدمها بشكل مسؤول.

لذلك، يجب علينا أن نضع حدا لأي أعمال تهدف إلى تفاقم حالات النزاع أو تعميق الانقسامات أو توليد المزيد من المواجهات، بما في ذلك من خلال فرض خطط أو رؤى متباينة أو محاولات لتقسيم العالم إلى تكتلات قائمة على ما يسمى بمناطق النفوذ، بما في ذلك المناطق العسكرية، والتي لن يكون لها أي دور على الإطلاق عندما نواجه ظهور عالم جديد متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز.

وبدلا من ذلك، يجب أن نركز على تحقيق مقاربات مربحة للجميع، حيث يتم النظر في الشواغل المشروعة واحترام وجهات نظر جميع الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن، وحيث تتم كفالة الامتثال للاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها طواعية في مختلف المجالات. إن الاستمرار في استخدام الخطاب التحريضي أو فرض تدابير قسرية انفرادية أو الإجراءات المتهورة، مثل توفير الأسلحة لإطالة أمد النزاعات، لن يخدم أبدا هدف تحقيق السلام الدائم أو منع نشوء حالات جديدة من النزاعات أو الأزمات التي يمكن أن تعرض السلام والأمن والاستقرار العالمي للخطر. وبالتالي، فإن السلام يشكل جهدا جماعيا يتطلب حسن النية والاستعداد من جميع الأطراف للبحث عن حلول وسط، وتنحية الحسابات السياسية جانبا، إذا ما أردنا أن نتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بشكل شامل، وبالتالي التوصل إلى حلول مستدامة على مر الزمن.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، لا تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية تعتبر أن قرار مجلس الأمن 2202 (2015)، الذي أقر اتفاقات مينسك إلى جانب مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذها، يوفر أساسا متينا للتوصل لتسوية سلمية تستند إلى القانون الدولي من شأنها أن تؤدي إلى حل سياسي وتطبيع العلاقات بين البلدين الجارين، ونحن على يقين من أن ذلك سيؤدي إلى الاستقرار والسلام في شرق أوروبا. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا لتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم نحو إجراء حوار حقيقي ومباشر بين الطرفين بما يمكننا من تحقيق تطبيع العلاقات بين أوكرانيا وروسيا في أقرب وقت ممكن.

السيد فرانسا دانيس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف البرازيل عميق الأسف لاجتماع الجمعية العامة مرة أخرى لمناقشة الحالة في أوكرانيا دون أي توقع لإنهاء الأعمال العدائية. بل على العكس، فنحن نشهد احتدام القتال، مما يتسبب في وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والمزيد من الدمار. فاستمرار التدفق الهائل للأسلحة إلى منطقة النزاع ينذر بمعاناة أكبر. والاستخدام المكثف للأسلحة القوية ونشر الألغام الأرضية يهددان حياة الناس في منطقة شاسعة حتى بعد وقف الأعمال العدائية. وعدم وجود أي حوار بين الطرفين، سواء بشكل مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، أمر يثير بالغ القلق. ويُظهر هذا الوضع فشل جميع المساعي الدبلوماسية – الثنائية والمتعددة الأطراف – في إيجاد حل سلمي للنزاع.

وموقف البرازيل من هذه المسألة معروف جيدا. يجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الأخرى. ويجب، على وجه الخصوص، أن تضمن حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق والأشخاص النازحين المتضررين من القتال، وحماية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإصرار على الحل العسكري لن يجلب سلام دائم. فالطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار والازدهار في المستقبل هي من خلال المفاوضات الدبلوماسية، مع مراعاة مقاصد الميثاق ومبادئه والشواغل الأمنية المشروعة للأطراف. وتوفر الوسائل المبينة في المادة 33 من الميثاق أدوات لحل النزاع سلميا. ويقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره تشجيع الأطراف على استخدام تلك الوسائل.

ولا تزال البرازيل على استعداد للمساهمة في جهود إرساء السلام عندما تكون الأطراف مستعدة لاتخاذ خطوات لتهدئة الأعمال العدائية والدخول في محادثات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ونأمل أن تتمكن الجمعية من المساعدة في مواجهة هذا التحدي.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نقف بشكل مأساوي على أعتاب العام الثالث منذ أن بدأت روسيا حربها ضد أوكرانيا، من المؤسف حقا أنه لا توجد نهاية تلوح في الأفق مع استمرار تزايد سقوط خسائر في صفوف المدنيين. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، عندما شرعت روسيا في شن هجمات واسعة النطاق على المدن الأوكرانية وسط طقس قاس وبارد، اشتدت المعارك على طول الخطوط الأمامية في المناطق الشمالية والشرقية من أوكرانيا. كما تواصلت الأعمال العدائية حول البحر الأسود، بما في ذلك الضربات في المناطق الساحلية ضد المنشآت الأوكرانية الخاصة بالحبوب والوقود. وكدليل على عدم رغبة روسيا في وقف غزوها، تم شن أكثر من 500 1 هجوم روسي خلال الأسبوعين الأولين من شهر شباط/فبراير وحده، مستهدفة 570 بلدة وقرية أوكرانية. وقبل أيام قليلة، استولت القوات الروسية على مدينة أفدييفكا في شرق أوكرانيا، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا. والآن، نشهد استعداد الأطراف المتحاربة لخوض نزاع أطول دون أي مجال للتسوية.

إن استمرار روسيا في غزوها غير القانوني ضد أوكرانيا يضاعف من المعاناة الإنسانية ويتسبب في تداعيات عالمية كبيرة. وبينما نحيي اليوم الذكرى السنوية الثانية لبداية الحرب، يؤكد وفد بلدي على ثلاثة آثار رئيسية طويلة الأمد سيتعين على المجتمع الدولي معالجتها في المستقبل.

أولا، يشكل الغزو الروسي المسلح لأوكرانيا ضربة خطيرة للمبادئ الأساسية للنظام الدولي، بما في ذلك التزامنا الرسمي بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة – وهو الالتزام المقدس الذي اتفق عليه الجنس البشري غداة العواقب المأساوية لحربين عالميتين. وعلى نفس المنوال، لا تعترف جمهورية كوريا بضم روسيا للأراضي الأوكرانية من خلال استخدام القوة. ونؤيد ممارسة أوكرانيا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ونعتقد أن هذه المساعي لحماية أراضيها وشعبها تستحق دعم المجتمع الدولي ومساعدته.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يوقف الاتحاد الروسي على الفور تعاونه العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي كوريا

الشمالية. وأي صفقات أسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك ما يتعلق بالقذائف التسيارية قصيرة المدى، محظورة لأنها تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة، والتي تم اعتمادها جميعا بالإجماع، وصوتت روسيا لصالحها. فصفقات الأسلحة هذه لا تهدد سلطة قرارات مجلس الأمن فحسب، بل وتهدد أيضا نظام عدم الانتشار العالمي وتقوض بشكل خطير أمن شبه الجزيرة الكورية وأوروبا وخارجها.

ثانيا، عرضت الحرب الكرامة الإنسانية للخطر بسبب استمرار الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. لقد قتل حتى الآن أكثر من 000 10 مدني في أوكرانيا جراء الهجمات العشوائية ضد أهداف مدنية، وأُجبر عشرات الملايين من الأشخاص على اللجوء لدول أجنبية أو النزوح داخليا.

إن عمليات التهجير القسري، ومعظم من يتعرض لها من النساء والأطفال، لم يسبق لها مثيل من حيث العدد في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، مما يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية سلبية طويلة الأمد على السكان في أوكرانيا والبلدان المجاورة.

وفي هذا الصدد، يذكّر وفد بلدي بأن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للتهديدات الناجمة عن النزاعات، بما في ذلك العنف الجنساني والاستغلال والإيذاء والاتجار بالبشر. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ومن الضروري أيضا دعم أنشطة الوكالات ذات الصلة لتوثيق الأدلة في هذا الصدد.

ثالثاً، تهدد الحرب بتقويض الاقتصادات والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد خسرت أوكرانيا، التي كانت تُعتبر سلة خبز أوروبا، طرق التصدير الرئيسية بسبب الأعمال العدائية في منطقة البحر الأسود، مما يشكل ضغطا هائلاً على أسواق المواد الغذائية في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يواجه مئات الآلاف من الأوكرانيين القريبين من خطوط الجبهة احتياجات إنسانية ماسة من الغذاء بسبب النزاع القائم، حيث تتوقع الأمم المتحدة تدهور إنتاج الغذاء على المدى الطويل نتيجة تدمير البنية التحتية الغذائية وتأثير الذخائر غير المنفجرة والألغام على الأراضي الزراعية. وبينما تستمر المعارك في أوكرانيا في إلحاق الدمار بالبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، لا يزال الوضع في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء محفوفا بالمخاطر، مما يثير القلق بشأن سلامة وأمن أكبر محطة نووية لتوليد الكهرباء في أوروبا. وخلاصة القول، إن آثار الحرب غير المبررة تتجاوز حدود أوكرانيا. وما تفعله روسيا في أوكرانيا يسفر عن ظلم ومعاناة في أجزاء أخرى من العالم. والواقع أن الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان.

قبل عام، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط–1/11 في دورتها الاستثنائية الطارئة بأغلبية 141 صوتاً مؤيداً للقرار، دعما لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وكما أكد القرار بوضوح، فإن إقامة سلام دائم في أوكرانيا ينبغي أن تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ والأمر نفسه ينطبق على أي شكل من أشكال الهيكل الأمني الأوروبي الجديد فيما يتعلق بأوكرانيا. وفي هذا السياق، يحث وفد بلدي مرة أخرى الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا، وهو السبيل الوحيد لحل النزاع سلميا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وستواصل جمهورية كوريا،من جانبها،، الدعم الذي تقدمه في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار من خلال تنفيذ مبادرة السلام والتضامن مع أوكرانيا، التي أطلقت في تموز/يوليه الماضي، وكذلك المشاركة في منهاج التنسيق بين المانحين متعددي الوكالات لأوكرانيا.

السيدة كارولين رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع اليوم لإحياء ذكرى سنوية رسمية مهمة. لقد دخلنا الآن العام الثالث من الحرب في أوكرانيا. وبينما نشهد انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، تؤكد غيانا من جديد التزامها بمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إننا لا نجتمع اليوم كممثلين لشعوبنا فحسب، بل كحماة للسلام ومدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة وعن الضعفاء في أوقات الاضطرابات والنزاعات.

سببت احرب في أوكرانيا عواقب وخيمة وبعيدة المدى. ومع استمرار القتال، فإننا نشهد على الخسائر المأساوية في الأرواح، ونزوح المجتمعات المحلية والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية الحيوية. لقد علمنا أن تكلفة التعافي وإعادة الإعمار بعد الحرب في أوكرانيا تقدر بـ 486 بليون دولار على مدى العقد المقبل.

وفي الحرب لا يوجد منتصرون. إن عواقب النزاع المسلح، كما ثبت مرارا وتكرارا، لا تقتصر على الآثار المباشرة على الأرض، بل لها تداعيات طويلة الأجل. وقد تسبب هذا النزاع وغيره من النزاعات في تأخير تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيستمر في تأخير تحقيق الأهداف بشكل كبير، بل وسيؤدي إلى تراجعها.

وتكرر غيانا مرة أخرى دعوتها لوقف الأعمال العدائية والاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. إننا نضم صوتنا إلى أصوات الدول والمنظمات والأفراد الذين أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء الأزمة الإنسانية التي تتكشف كل يوم في البلد. إن دعوتنا للسلام لا لبس فيها. إنها وقفة تناصر الحوار بدلا من التدمير والتعاون بدلا من النزاع.

ويجب أن يتكاتف المجتمع الدولي في جهود متضافرة تهدف إلى إنهاء الحرب. ويجب أن نركز جهودنا الجماعية على إيجاد حلول دبلوماسية تلتزم بقواعد القانون الدولي وتحترم السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. إن النزاع لا يتطلب الاهتمام فقط بل العمل أيضا، لأن كل يوم آخر نقصر فيه في السعي لتحقيق السلام هو يوم أكثر بكثير مما ينبغي بالنسبة لأولئك الذين تتعرض حياتهم للخطر.

ومع استمرار هذا النزاع وغيره من النزاعات في جميع أنحاء العالم، فإن تلك المبادئ، التي صيغت من خلال تضحيات كبيرة، والتي كانت أساس نظامنا العالمي لما يقرب من ثمانية عقود، تواجه أكبر تحدٍ لها. إن مبادئ السيادة وسيادة القانون والديمقراطية معرضة لخطر التجاهل.

إن عواقب الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي ليست محصورة داخل حدود البلدان. ولا يمكن ترك الاعتداءات على القانون الدولي الإنساني وعلى المُثُل العليا للحرية وتقرير المصير من دون رادع. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية والتزام جماعي بحماية هذه المُثل العليا وتعزيزها.

وستستمر غيانا في الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا وجميع المدنيين – رجالاً ونساءً وأطفالاً – الذين يواجهون آثاراً لا يمكن تصورها للنزاع المسلح. إننا نقف عند مفترق طرق بين مسار يعيدنا إلى عصر تصنع فيه القوة الحق وتستخدم فيه القوة لفرض إرادة القوي على الضعيف من جهة، وبين مسار آخر يضمن بقاء كوكبنا وازدهار حياة الناس حيثما كانوا، من جهة أخرى. والخيار الذي يجب أن نتخذه واضح. وقد حان الوقت الآن للعمل.

السيد سابانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشدد على أن الجبل الأسود يؤيد تماما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.57) ويود أن يدلي بملاحظات إضافية بصفته الوطنية.

لقد تسبب أكثر من عامين من العدوان الروسي الوحشي وغير المبرر ومن دون سابق استفزاز على أوكرانيا في معاناة لا يمكن تصورها للبلد وشعبه وكانت له آثار متعددة الأوجه خارج حدود أوكرانيا.

نكرر مرة أخرى إدانتنا القوية للعدوان الوحشي والدمار الذي ألحقه العدوان الروسي بأوكرانيا، بما في ذلك قتل المدنيين، فضلا عن الهجمات غير القانونية على البنية التحتية المدنية، والعنف الجنسي والجنساني، والتقارير المروعة عن عمليات النقل القسري واختطاف الأطفال. ويصل الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويدعم الجبل الأسود جميع الجهود المحلية والدولية لضمان العدالة الكاملة للضحايا ومحاسبة جميع مرتكبي الجرائم البشعة، بما في ذلك جريمة العدوان.

وإذ أن العدوان كان مدمرا بشدة للأطفال، كما أشار تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895)، فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والتنفيذ الفوري لتدابير حماية الأطفال.

ومما ينبغي أن يبث الرعب في قلوب الجميع أن عضواً دائماً في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية قد مارس القوة الغاشمة، منتهكاً السلامة الإقليمية لبلد مجاور وسيادته.

فالغزو الروسي قد شن هجوماً على النظام العالمي القائم على القواعد الذي نعتمد عليه للتعايش السلمي. إن السلام والأمن الدوليين، وهما المبدآن الأساسيان اللذان جمعا أسلافنا لإعادة بناء العالم من تحت الأنقاض وإنشاء الأمم المتحدة، يتعرضان لخطر شديد يمكن القول إنه لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

يعيدنا الإرهاب والجرائم في أوكرانيا إلى حقبة مظلمة من القوة الغاشمة في العلاقات الدولية، حيث لا يُنظر إلى قوة الإكراه إلا باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع قدماً بالمصالح الوطنية الأنانية. وهذا السلوك العدواني يتحدى النظام الدولي كما نعرفه اليوم، والذي يظل جزءاً محورياً من الفسيفساء التي تضمن الحقوق المتساوية لكل بلد، إلى جانب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

تترجم تداعيات العدوان الروسي في أوكرانيا إلى أزمات متزايدة في مجالات الطاقة والغذاء وأزمات مالية في جميع أنحاء العالم مما يؤثر بشدة على الفئات الأكثر ضعفاً في البلدان الأقل نمواً في العالم. لذلك نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تعددية الأطراف تحتاج إلى مزيد من التقوية وبأن العمل العالمي للتصدي لتلك التحديات الراهنة يجب صياغته وتنفيذه بسرعة وبعناية. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف الهجمات على البنية التحتية المدنية والسماح بتقديم المساعدة للسكان المدنيين المتضررين، بما في ذلك في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية.

كما نود أن نضيف أننا نشعر بالقلق إزاء وفاة أليكسي نافالني الذي ضحى بحياته في سبيل الكفاح من أجل قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان. إننا ندعو إلى إجراء تحقيق شفاف في وفاته المفاجئة.

وبعد مرور عامين على الغزو وعشرة أعوام على الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، نواصل الإعراب عن دعمنا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. كما أننا نعترف بحق أوكرانيا في طلب الدعم الدولي. وفي هذا الصدد، ما فتئ الجبل الأسود يقدم الدعم السياسي والإنساني والعسكري والمالي لأوكرانيا ومواطنيها – من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. وتماشياً مع تقاليدنا الراسخة في فتح الحدود أمام الهاربين من سفك الدماء والفظائع، قمنا منذ عام 2022 بتوفير المأوى ومنحنا الحماية المؤقتة لما يقرب من 40 000 أوكراني، حيث أننا البلد الذي يستقبل أكبر عدد من الأوكرانيين في أوروبا مقارنة بعدد سكانه. ويمثل دعمنا العسكري لأوكرانيا 11 في المائة من الميزانية العسكرية الإجمالية للجبل الأسود.

وسيواصل الجبل الأسود دعمه لأوكرانيا وشعبها. وعلينا أن نقف متحدين مع أوكرانيا وشعبها مهما طال الزمن، وأن نضمن السلام الشامل والعادل والدائم – بما يتماشى مع المبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام الأوكرانية.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إن الأرجنتين تؤيد وتناصر المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فهي أساس التعايش السلمي الذي التزمنا به منذ تأسيس المنظمة، وتشمل احترام القانون الدولي وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات والالتزام المطلق بحقوق الإنسان.

ويشكل غزو الاتحاد الروسي للأراضي الأوكرانية منذ عامين انتهاكاً لتلك المبادئ والقيم، على حساب سيادة القانون في العلاقات الدولية. لذلك تكرر جمهورية الأرجنتين إدانتها الحازمة للعدوان الروسي على أوكرانيا، وتحث الاتحاد الروسي على الوقف الفوري للاستخدام غير المشروع للقوة والعمليات العسكرية على الأراضي الأوكرانية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لروسيا إلى سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية وأفرادها فوراً من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً. كما ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف العدوان وجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبق.

ونعرب عن قلق خاص إزاء نقل أطفال داخل أوكرانيا وترحيل أطفال إلى الاتحاد الروسي، وهو ما وثقته الوكالات الدولية ويعد

انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. كما ندين بشدة الهجمات التي تشنها القوات الروسية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وفي هذا السياق، توجه الأرجنتين نداءً خاصاً لتجنب أي عمل يمكن أن يعرض المنشآت النووية أو المرافق التي تحتوي على مواد مشعة للخطر ويعرض السكان لمستقبل يصعب تبيان معالمه.

ومن الضروري تهدئة النزاع على الفور. إننا على اقتناع بأن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد للمضي قدماً لتجنب المزيد من المعاناة وإيجاد حل دائم. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الأمين العام وغيره ممن يواصلون العمل على تيسير التواصل البنّاء بين الأطراف.

ومن الأمثلة على هذه الجهود مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقد رحبت الأرجنتين بالاتفاقات التي أُبرمت في عام 2022 وسمحت بتصدير ملايين الأطنان من الحبوب من موانئ البحر الأسود. إن استمرارية هذه المبادرة لا تقتصر في أهميتها على إنقاذ الأرواح وتحقيق استقرار الأسعار العالمية فحسب، بل تقدم أيضاً مثالاً واضحاً على إدارة الأزمات. ونأسف لقرار روسيا بعدم تمديد اتفاقات إسطنبول وندعو إلى استئناف المفاوضات لإعادة تفعيل تلك الاتفاقات.

إن العالم يريد إحلال السلام في أوكرانيا – سلام شامل وعادل ومستدام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن هذه الحرب كارثة بالنسبة لأوكرانيا وشعبها، وسيكون لتداعياتها عواقب وخيمة على العالم بأسره. وستواصل الأرجنتين تشجيع الحوار والتسوية السلمية التي تضع حداً للنزاع، بهدف تجنب وقوع المزيد من الضحايا الأبرياء. ولا يمكن للعالم أن يتحمل المزيد من المعاناة، ولا ينبغي أن يتحمل المزيد من الوفيات. إن السلام أمرٌ ملحّ.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): طوال العامين الماضيين، وقفت إسرائيل متضامنة إلى جانب شعب أوكرانيا، سواء في الميدان أو هنا في الأمم المتحدة. وهذا هو الشيء الأخلاقي الذي يجب القيام به، خاصة وأننا بلد يعرف تماماً كيف يشعر من يتعرض للغزو العدواني، وعندما تُهاجم بلداتنا ومدننا ويُستهدف مدنيونا بنيران الصواريخ العشوائية.

وستظل دولة إسرائيل ملتزمة بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. لقد أظهرت إسرائيل دعمها لأوكرانيا لا من خلال الأقوال وحسب، بل أيضاً من خلال الأفعال. فقد أرسلت إسرائيل أكثر من 100 طن من المعدات الإنسانية إلى حلفائنا الأوكرانيين في غضون أسبوع واحد من الغزو الروسي. كما أنشأنا مستشفى ميدانياً داخل الحدود الأوكرانية عالجنا فيه أكثر من 000 7 جريح. وتلقى مئات المرضى الأوكرانيين أيضاً العلاج في المستشفيات ومراكز إعادة التأهيل في شتى أنحاء إسرائيل. ومن برامج إعادة التأهيل إلى علاج ما بعد الصدمة، تلقى الأوكرانيون أفضل رعاية تقدمها إسرائيل. وتعمل إسرائيل أيضاً على تزويد أوكرانيا بأنظمة إنذار مبكر لإنقاذ حياة المدنيين من الهجمات الروسية العشوائية بالصواريخ والطائرات المسيرة. وقد اضطررنا إلى تطوير خبراتنا في هذا المجال، ويسعدنا أن نشارك قدراتنا مع أصدقائنا الأوكرانيين المحتاجين.

قبل عامين، قامت روسيا بغزو أوكرانيا، في ازدراء لسيادة جارتها وسلامة أراضيها، متسببة في خسائر مأساوية في الأرواح البشرية وأضرار جسيمة في البنية التحتية المدنية. وقبل 143 يوماً، قامت منظمة حماس الإرهابية الوحشية بغزو الدولة اليهودية، في انتهاك تام للقانون الدولي وازدراء تام لسيادة إسرائيل، وقتلت واغتصبت ودمرت كل ما وقعت يدها عليه.

يخوض كل من بلدينا – أوكرانيا وإسرائيل – معركة من أجل البقاء. إننا نعيش الآن في عصر تتصرف فيه قوى عدم الاستقرار مع الإفلات من العقاب. فليذهب القانون الدولي إلى الجحيم ولتذهب الأخلاق إلى الجحيم وليذهب السلام والأمن إلى الجحيم. اليوم، لا تستخدم تلك القوى القوة العسكرية أو الإرهاب فحسب، بل لديها أداة أخرى: لقد حولت الأمم المتحدة وأجهزتها إلى سلاح ضد الحرية والتحرر. هذا ما أصبحت عليه الأمم المتحدة.

واليوم، لا يستطيع مجلس الأمن أن يفي بولايته الأساسية في الدفاع عن الدول ذات السيادة التي تتعرض للغزو أو حتى إدانة العنف، سواء تعلق الأمر بمكافحة العدوان الذي تدافع أوكرانيا عن نفسها ضده

أو الإرهاب الذي تدافع إسرائيل عن نفسها ضده. إن مجلس الأمن يقف عاجزا مشلولا في مواجهة العنف ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها رهينة المصالح السياسية. ولأسباب سياسية بحتة، لم يقم مجلس الأمن ولا هذا الجهاز بإدانة حماس أو المجزرة التي ارتكبتها.

إن صفاقة الذين يغزون الآخرين ويهاجمون المدنيين في إلقاء مواعظ على غير أساس بشأن القانون الدولي على دولة إسرائيل الديمقراطية الملتزمة بالقانون خير مثال على مدى الانهيار الذي بلغته هذه المؤسسة. استمعوا إلى هذا: ستستضيف روسيا هذا الأسبوع وفدا من حماس في موسكو، وهذه ليست المرة الأولى. روسيا هي أحد الأماكن القليلة خارج الشرق الأوسط التي يُستقبل فيها إرهابيو حماس والجهاديون الحوثيون بكل حفاوة حتى بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن روسيا تستضيف أولئك المسؤولين عن قتل الأطفال الرضع عمدا واغتصاب النساء وحرق الأسر أحياء.

ولكن ذلك الاجتماع في موسكو جاء نتيجة مسألة أكبر وأخطر. إن روسيا تعمل الآن على تعميق علاقاتها مع قوى زعزعة الاستقرار في العالم.

ولا يخفى على أحد أن حماس ليست سوى أحد مخالب جيوش الإرهاب الإيرانية. وتشمل جحافل الموت والدمار هذه حزب الله والحوثيين وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ومنظمات إرهابية أخرى. إنهم يتلقون المال والتدريب والسلاح والتوجيه من إيران. وإيران مسؤولة عن الهجمات التي يتعرض لها أفراد القوات الأمريكية. وإيران تقف وراء هجمات الحوثيين على التجارة البحرية، وهي التي تزود روسيا بالطائرات المسيّرة التي تهاجم المدنيين الأوكرانيين.

وبينما نجلس هنا الآن، مركزين على الأقوال لا الأفعال، هناك تحالف يجري تعزيزه بينما يقف المجتمع الدولي ساكنا بلا حراك. فعلاقات المحور الذي يجمع نظام آية الله في طهران ونظام الأسد في سورية ونظام كيم جونغ أون في كوريا الشمالية ونظام مادورو موروس في فنزويلا تزداد عمقا، وروسيا آخذة في التقارب معه أكثر فأكثر. وتلك البلدان تقف الآن متضامنة بينما يقف العالم الحر موقف المتفرج، منقسما. ألا يرى أعضاء الجمعية ما نواجهه جميعا؟ ألا يساورهم القلق بشأن قيمنا ومصالحنا؟

إذا لم تستطع الأمم المتحدة فعل أي شيء لمنع العدوان، فليس هناك أي مبرر لوجود المنظمة بعد الآن. وإذا كان هذا الجهاز عاجزا عن التصدي للهجمات العنيفة ومع ذلك يشيطن الذين يكافحون الخطر الذي نتعرض له جميعا، فإن الأمم المتحدة بذلك تكون قد فقدت كل شرعيتها.

أود أن أبلغ السفير كيسليتسيا هنا بأن إسرائيل ستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا. لقد تعرض كلانا للغزو وعانى كلانا من الأعمال الوحشية وسنحمل تلك الندوب إلى الأبد. ولكن إذا استمرت المنظمة في اتخاذ التقاعس أسلوبا لعملها، فإن كل عضو آخر من أعضاء العالم الحر سيحمل هذه الندوب في نهاية المطاف أيضا. نحن، إسرائيل وأوكرانيا، من يقرع ناقوس الخطر. وأقول لبقية العالم الحر: "استيقظوا! "استيقظوا!".

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.57)، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

قبل عشر سنوات، في شباط/فبراير 2014، بدأت روسيا عدوانها على أوكرانيا بضمها غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وبعد مرور ثماني سنوات، شهدنا ذروة هذا العدوان عندما غزت روسيا جارتها ذات السيادة غزوا عسكريا واسع النطاق وهاجمت بلا هوادة المدن الأوكرانية في جميع أنحاء البلد.

وكما ذكرنا من قبل، سواء هنا في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، تدين مالطة إدانة قاطعة انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وندين محاولتها تغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا قسرا وكذلك جميع المحاولات الرامية إلى دمج الأراضي الأوكرانية قسرا في الاتحاد الروسي. ويشمل ذلك فرض الجنسية الروسية وإجراء الاستفتاءات وتعدادات السكان غير القانونية وتغيير البنية الديمغرافية لسكان القرم قسرا وطمس الهوية الوطنية.

إن غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا وتنظيمها للاستفتاءات التي تنتهك السلامة الإقليمية لأوكرانيا إهانة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. كما أن ذلك يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة – أساس نظامنا المشترك القائم على تعددية الأطراف.

تثير حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا قلقا بالغا. فسكان تلك المناطق، ولا سيما تتار القرم، يتعرضون لقيود في مجال حقوق الإنسان ويحرمون من الحريات الأساسية. وقد أكدت آليات المراقبة الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، أن روسيا انتهكت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في البلد. وتشمل بعض هذه الانتهاكات الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية وعمليات الإعدام الممنهجة بإجراءات موجزة والتعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية والاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني ونقل الأطفال وترحيلهم قسرا. ونحث روسيا على تقديم معلومات كاملة عن الأطفال الأوكرانيين الذين نُقلوا أو رُحّلوا قسرا إلى الاتحاد الروسي من أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم.

ويوثق أحدث تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن الروسية في القرم وكذلك في أجزاء من خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك فيما يتعلق بالحق في الحياة والحرية والأمن. وهذا أمر غير مقبول، ومن واجبنا الجماعي محاسبة الجناة.

ويجب محاسبة روسيا على حربها العدوانية ضد أوكرانيا. ونؤيد عمليات المساءلة الجارية والعمل المهم الذي تقوم به محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ونكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام للاتحاد الروسي إلى الالتزام بالحظر الكامل للتعذيب وكفالة إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعَّال في هذه الادعاءات في شبه الجزيرة. ومن الضروري كفالة حماية الحقوق الأساسية في مجال حرية التعبير والدين وكفالة ممارسة جميع الأفراد والجماعات لها من دون أي شروط مسبقة أو تدخل غير مبرَّر.

ستواصل مالطة الوقوف إلى جانب أوكرانيا حتى يتحقق السلام الشامل والعادل والدائم. ونحث المجتمع الدولي على العمل بصورة بناءة لتحقيق هذه الغاية. ونطالب مجددا بأن يوقف الاتحاد الروسي عدوانه فورا ودون شروط وأن يسحب جميع قواته ووكلائه من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تشدد جمهورية باراغواي على أن الحرب باتت تهدد السلام والأمن الدوليين مرة أخرى. ولذلك، نرى أنه يجب تكثيف عمل الأمم المتحدة لأن تعددية الأطراف تواجه تحديات واضحة جدا من منظور فعاليتها وشرعيتها. وندين الحرب والجرائم التي تؤدي إلى إهدار كرامة الحياة البشرية.

واليوم، وبعد مرور عامين على بدء النزاع المسلح في أوكرانيا، يجب أن نعترف بمواطن الضعف والقصور التي أظهرتها المؤسسات المتعددة الأطراف في قدرتها على مواجهة التحديات ذات التبعات العالمية والمخاطر النُظمية التي لا تهدد الدول المتحاربة فحسب، ولكن أيضا المجتمع الدولي بأسره. يستفيد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد من الحروب والأزمات التي تصرف انتباهنا عن عملنا المشترك.

إن روح باراغواي وتاريخها يدفعاننا إلى اعتماد الحوار بوصفه الآلية الوحيدة لحل أي نزاع قد ينشأ، كما يتضح من اتفاقية غوندرا لعام 1924، التي اقترحها مواطن من باراغواي واعتمدتها جميع بلدان أمريكا اللاتينية بالإجماع، بدون تعديل واحد. كان هدف الاتفاقية تحديدا تجنب الحروب بين الدول القومية ومنع نشوبها.

ونحث جميع أطراف هذا النزاع على وقف الأعمال العسكرية فورا للحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا والأضرار. ما من شك على الإطلاق في أنه يجب علينا العمل على استعراض وإصلاح الآليات والتدابير والقدرات المؤسسية للمنظمات المتعددة الأطراف لمنع اندلاع حروب جديدة كتلك التي تعصف بأوكرانيا. ولكن، سواء أُجريت إصلاحات أم لا، victims and damage يجب أن نضع حدا للخسائر الفادحة في الأرواح البشرية.

كما نحث جميع الهيئات الدولية المختصة على العمل من أجل الحفاظ على السلام، مع السعي إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة والسعي إلى تهدئة التوترات الجيوسياسية التي تؤرق العالم. تستحق جميع الشعوب العيش في سلام، ومن حق جميع الدول كفالة مبدأ السلامة الإقليمية، فهو أحد الأسس الرئيسية للواجب المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

يجب أن نعمل على تعزيز الأمم المتحدة بهدف بناء قدرات جديدة تمكّنها من الاستجابة بفعالية وكفاءة للتحديات العالمية الدائمة والمتغيرة. وترى باراغواي أن الهيكل التنظيمي والوظيفي للأمم المتحدة يجب أن يجسد بدقة أكبر الدينامية الحالية للساحة الدولية، على أساس تشاركي وديمقراطي ومنصف، استرشادا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والرخاء لبلداننا بشكل منصف. وبهذا الفكر، يجب علينا أيضا تحليل الإجراءات أو القرارات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بجملة أمور منها إصلاح مجلس الأمن.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): لقد انقضى عامان منذ أن بدأ الاتحاد الروسي عملية توغل عسكري جديدة في أراضي أوكرانيا، وينبغي هنا التأكيد بوضوح شديد أنه شكل عدوانا ينتهك القواعد والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتعرب بيرو مجددا عن إدانتها لهذا العمل العدواني، كما دأبت على ذلك في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، ولا سيما الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

لقد أدت الحرب الدائرة إلى أزمة إنسانية حادة – حيث لقي أكثر من 10 000 مدني حتفهم وأصيب ما يقرب من 20 000 شخص، وأُجبر حوالي 6,3 ملايين شخص على الفرار، ولجأ أغلبهم الآن إلى العديد من البلدان الأوروبية، وحوالي 40 في المائة من السكان المتبقين في أوكرانيا، أي تقريبا 14,6 مليون شخص، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، أثرت العواقب الاقتصادية للنزاع على العالم بأسره. وكان لارتفاع أسعار الغذاء والوقود آثار سلبية، ولا سيما على البلدان النامية. فقد ازداد انعدام الأمن الغذائي، وتزايد الفقر، مما أضر بملايين الأشخاص، خاصة أضعف الفئات.

وبما يتسق مع موقف بيرو المبدئي المتمثل في الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التزامها بالنزعة السلمية، شارك وفد بلدي في العام الماضي في تقديم القرار المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا" (القرار دإط–6/11)، وصوت مؤيدا له. ولكن للأسف، بعد مرور عام، يبدو أن النزاع لا يقترب من نهايته. حتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، كان هناك اتجاه نحو تراجع الخسائر في صفوف المدنيين، لكن هذا العدد ارتفع كثيرا خلال كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام، وهي الفترة التي تصاعدت خلالها الأعمال العدائية ووقعت هجمات في المناطق الحضرية.

وفي ضوء ذلك، تؤكد بيرو مجددا بقوة على ضرورة امتثال جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تدين بيرو الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بصرف النظر عن مكانها أو هوية مرتكبيها. وبالمثل، تدعو إلى معاملة أسرى الحرب من كلا الجانبين معاملة كريمة واحترام حقوقهم.

وبالمثل، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تؤكد بيرو من جديد أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية. وفي هذا السياق، تشير بيرو إلى أن محكمة العدل الدولية أمرت في آذار/مارس 2022، من بين تدابير مؤقتة أخرى، بأن يوقف الاتحاد الروسي فورا العمليات العسكرية التي بدأها في 24 شباط/فبراير 2022 في أراضي أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تصّر بيرو على ضرورة وقف الأعمال العدائية فورا وبدء المشاورات من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي عن طريق التفاوض يتيح تسوية شاملة ودائمة للنزاع — تسوية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تنص على الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا

وسيادتها وسلامة أراضيها وتراعي مصالح الأطراف المعنية وتصوراتها الأمنية، وذلك لكفالة تناغم العلاقات الدولية.

السيد تشينداونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): في هذه الجلسة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة بشأن البند 62 من جدول الأعمال، تؤكد تايلند من جديد التزامها الثابت بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة ضد الدول.

لا تزال تايلاند تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة التي طال أمدها في أوكرانيا وعواقبها الإنسانية الوخيمة على المدنيين. لقد مات كثيرون. وأصيب وشُرد كثيرون آخرون. ينبغي أن تظل سلامة المدنيين ورفاههم، إلى جانب تخفيف معاناتهم، أولوية رئيسية لنا جميعا. وفي هذا الصدد، نشيد بالتعاطف الذي أبدته بلدان المنطقة التي وفرت ملاذا لأعداد كبيرة من الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع.

نشعر أيضا ببالغ القلق إزاء الآثار السلبية للحالة التي طال أمدها في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وكذلك على الأمن والأمان النوويين. فيما يتعلق بالأمن الغذائي، على سبيل المثال، ووفقاً للبنك الدولي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية تماشياً مع ارتفاع مؤشرات أسعار المنتجات الزراعية وأسعار التصدير. وهذا يسبب المزيد من المصاعب لأضعف الفئات في مختلف أنحاء العالم. وقد أدت هذه الآثار السلبية، في مجملها، إلى عقبات أكبر أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤثر سلباً علينا جميعاً.

لذلك تحثّ تايلند جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتدعو الأطراف المعنية مباشرة إلى بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين ومعالجة الآثار الضارة المستمرة التي عددتها للتو بشأن الحالة التي طال أمدها في أوكرانيا. وتدعو تايلند جميع الأطراف المعنية مباشرة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

نرحب أيضاً بجهود جميع الأطراف الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية، استناداً إلى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، ونقدر بشكل خاص الدور المهم الذي يقوم به في هذا الصدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن جانبنا، ستواصل تايلند تقديم المساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا.

لا ترغب تايلند في تسييس الحالة في المحافل المتعددة الأطراف. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية، ونحثّ جميع الأطراف على المشاركة في الجهود الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية وللتوصل إلى تسوية سلمية مبكراً لهذا النزاع المدمر الذي طال أمده.

تجلب النزاعات الموت والدمار والمعاناة والمشقة أينما وقعت. ولا تزال تسويتها بالوسائل السلمية ومنع نشوبها من خلال الدبلوماسية في صميم ولايتنا وصلب مسؤولياتنا في الأمم المتحدة. ويجدر بنا حقاً أن نكرر ما غرّد به الأمين العام مؤخراً على منصة التواصل الاجتماعي "إكس": "إن بناء السلام أكبر مسؤولية منوطة بالبشرية". وأود ببساطة أن أضيف أنه بما أن السلام أكبر مسؤوليات البشرية، فمن المؤكد أن حبنا للبشرية هو ما سيساعدنا على تحقيقه.

لذا فلنتحلَّ بالثبات في جهودنا الرامية إلى الوفاء بولايتنا ومسؤولياتنا حتى نتمكن من أن نضمن بشكل أفضل – للبشرية – نِعَم السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

السيد الضَّحَّاك (الجمهورية العربية السورية): تؤكد الجمهورية العربية السورية على أهمية الدبلوماسية والحوار وتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما يحفظ السلم والأمن الدوليين ويُعلي مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. انطلاقاً من موقفها هذا، يرى بلدي أن إدراج البند قيد النقاش على جدول أعمال الجمعية العامة ما هو إلا خطوة مسيّسة تعكس رغبة بعض الدول الغربية في تصعيد الأوضاع في تلك المنطقة، وممارسة الضغط على الاتحاد الروسي بما يخدم أجنداتها السياسية.

إن مواصلة الجمعية العامة النظر في هذه المسألة يشكّل تجاوزاً لولاية مجلس الأمن وخرقاً للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو

خرق تقف وراءه دول غربية ارتأت استغلال منبر الجمعية العامة للتحريض على دولة مؤسِّسة وعضوٍ له دور هام في هذه المنظمة والسعي لتشويه صورتها وإطالة أمد الأزمة.

كما أن انتقاد الدول الغربية للاتحاد الروسي وشن الحملات العدائية ضده يعبّر بشكل جلي عن المعايير المزدوجة التي تتبعها تلك الدول التي صمتت هي ذاتها عن إدانة أعمال عدوان مباشرة وانتهاكات جسيمة ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية على أراضي دول أعضاء تبعد عنها آلاف الأميال، ومن بينها بلدي سورية، وذلك استناداً إلى ذرائع لا أساس لها من الصحة، وبتلاعب وتفسير مشوه لنص المادة 51 من الميثاق وحق الدفاع المشروع عن النفس. وكذلك عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية، منفردة، مجلس الأمن ومنعه من الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين ووقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

لقد تجاهلت الدول الغربية معاناة أهالي دونباس إثر الانقلاب الذي شهدته أوكرانيا في عام 2014. كما غضّت النظر عن السياسات العدائية لحلف الناتو وأعماله الاستفزازية وسعيه للتوسع إلى حدود روسيا وتهديد أمنها القومي. ولم تتجاوب تلك الدول الغربية مع ما قدمه الاتحاد الروسي من مقترحات عمليّة وما أبداه من أعلى درجات ضبط النفس. وعندما اضطر الاتحاد الروسي للشروع في عملية خاصة للدفاع عن النفس وحماية المدنيين، أطلقت الدول الغربية هذه الحملة العدائية التي نشهدها متجاهلة الأسباب الحقيقية لأزمة افتعلتها هي ذاتها.

إن التصعيد الجاري بين روسيا وأوكرانيا ما هو إلا نتيجة لعدم وفاء الدول الغربية بالوعود التي قطعتها للاتحاد الروسي قبل عقود، ولعدم وفائها بالتفاهمات التي كرّستها اتفاقات مينسك لعام 2015، وتجاهل الدول الغربية للمشاغل الأمنية الروسية المشروعة واندفاعها إلى إرسال الأسلحة والصواريخ إلى أوكرانيا بكثافة ودون أي اكتراث لعواقب ذلك على أمن واستقرار المنطقة.

أما فيما يخص الوضع في القرم، فإن موقف الجمهورية العربية السورية يستند بالدرجة الأولى إلى ضرورة احترام تطلعات الغالبية العظمى من سكان هذا الإقليم، ورغبتهم في البقاء كجزء من الاتحاد الروسي، وهو ما أفرزته بوضوح نتائج الاستفتاء الذي جرى في عام 2014.

ختاماً، إن معالجة الأزمة الحالية يتطلب وجود رغبة حقيقية في الانخراط في حوار جاد وبناء يأخذ في الاعتبار المشاغل الأمنية والاقتصادية والإنسانية المشروعة للاتحاد الروسي، وضرورة احترام الالتزامات والتعهدات الدولية والمضي في تنفيذها بحسن نية، والكف عن سياسات التحريض والاستعداء والتدابير الانفرادية القسرية التي يتم فرضها خارج إطار الشرعية الدولية، والدفع باتجاه استعادة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

السيدة بويست – كاثروود (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مر عامان على الأحداث المروعة التي وقعت في 24 شباط/فبراير 2022، عندما شن الاتحاد الروسي هجوماً عسكرياً واسع النطاق للإطاحة بحكومة أوكرانيا والسيطرة على مزيد من الأراضي الأوكرانية. إن الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا تتجاهل تجاهلاً صارخاً الحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

من الواضح أيضاً أن الغزو الروسي الشامل في شباط/فبراير 2022 استند إلى استيلاء روسيا غير القانوني على شبه جزيرة القرم الأوكرانية ومنطقة دونباس قبل نحو ثماني سنوات وسعى إلى ترسيخ ذلك.

ولم يتمكن مجلس الأمن من الانعقاد لمناقشة الحرب العدوانية الروسية والتصدي لها بسبب استخدام روسيا لحق النقض. ولم يكن ذلك فشلا للأمم المتحدة كمؤسسة؛ بل كان فشلا لروسيا في الوفاء بالتزاماتها الدولية والتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وعندما أتيحت الفرصة للجمعية العامة لتناول تصرفات روسيا بعد أسبوع واحد من الغزو، تحدث المجتمع الدولي بوضوح بالدعوة إلى انسحاب روسيا من أوكرانيا (انظر القرار دإط–1/11).

وبعد مرور عامين، وعلى الرغم من المقاومة الباسلة للشعب الأوكراني ونجاحاته المبكرة في صد الهجوم الروسي على كييف،

لا يزال الاحتلال الروسي غير الشرعي لشرق وجنوب أوكرانيا مستمرا. ولم تتم إعادة الأطفال الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم قسرا إلى روسيا لعائلاتهم. ويستمر التدمير الروسي العبثي للبنية التحتية الخاصة بتصدير الحبوب والأراضي الزراعية الرئيسية التي تطعم الملايين. ولا تزال تداعيات ذلك على السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي ملموسة في جميع أنحاء العالم.

وتكرر نيوزيلندا إدانتها القاطعة لعدوان الاتحاد الروسي السافر على أوكرانيا. وفي إعلانها عن حزمة مساعدات جديدة بقيمة 26 مليون دولار لأوكرانيا يوم الخميس الماضي، أشارت حكومة نيوزيلندا إلى أنها ستواصل بذل ما في وسعها لمعالجة العواقب الإنسانية الرهيبة للأعمال الروسية وضمان تزويد أوكرانيا بالوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها.

إن تصميمنا على الوقوف ضد عدوان الاتحاد الروسي كامل غير منقوص. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الالتزام بالحوار والعمل لصالح السلام وامتثالا لميثاق الأمم المتحدة والأوامر الملزمة لمحكمة العدل الدولية. فمن واجب روسيا أن تتصرف على نحو متسق مع مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع أوكرانيا.

(تكلمت بالأوكرانية)

المجد لأوكرانيا!

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم، التي يمكننا أن نؤكد من خلالها على أن غزو الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر وغير المسوغ لأراضي أوكرانيا ذات السيادة يمثل أحد أكبر التهديدات للأمن والسلم الدوليين، استنادا إلى قواعد القانون الدولي، منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد مر الآن عامان منذ بداية هذا الغزو غير المبرر، أعلنت خلالهما جمهورية غواتيمالا في مختلف المحافل الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة، أهمية إدانة جميع الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي التي تهدد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسكانها في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. وبوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تعلق غواتيمالا أهمية قصوى على الميثاق، ذلك لأنه يتضمن أسمى المثل العليا لتعددية الأطراف، ويعزز المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويحترم المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكلها أمور يجب على جميع الدول الأعضاء احترامها.

كما أدنا انتهاكات روسيا الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي أسفرت عن خسائر لا داعي لها في الأرواح البشرية، بمن في ذلك من الرجال والنساء والأطفال، وجميعهم ضحايا هذا العمل غير المبرر الذي لا يزال يهدد المنطقة، وكذلك الاستقرار والأمن العالميين. وبناء على ذلك، شاركنا في تقديم القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة والهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، بهدف التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا منذ عام 2014.

وسنواصل المشاركة في العمليات الدولية ذات الصلة لتيسير التوصل إلى حل سلمي للنزاع، كما يتضح من دعمنا لصيغة السلام التي قدمتها أوكرانيا، والتي تهدف إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا وإلى تحقيق الأمن في العالم بأسره على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالنقطة 5 من الصيغة المعنونة "تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا والنظام العالمي".

إن واجب منع هذه الأعمال اللاإنسانية وقمعها يقع على عاتقنا جميعا، بصفتنا دولا أعضاء في المنظمة، وعلى وجه الخصوص على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين يتحملون التزامات ومسؤوليات محددة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تدعو غواتيمالا، بوصفها دولة تحترم القانون الدولي ولديها

رغبة عميقة في تحقيق السلام، إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية من أجل منع زيادة تصعيد النزاع لتصبح له عواقب وخيمة على نطاق عالمي، ونؤكد مجددا على أهمية السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة على أساس احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وأمنها وما لها من حقوق إنسان.

وفي الختام، تود غواتيمالا أن تعرب عن دعمها للحياة والسلام والأمن الدوليين، مع التزامها الراسخ بترك عالم أفضل للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد.

وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب أوكرانيا عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي كررت خلال هذه المناقشة تأكيد تضامنها مع بلدي في كفاحه العادل ضد العدوان الروسي. ونقدر بشدة التزامها باستعادة احترام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئه المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود. كما نثني على استعدادها لمواصلة الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونشعر بالتفاؤل أيضا إزاء عزمها على المساهمة في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهذه الرؤية للسلام هي أساس كل من قرار الجمعية العامة المعتمد في 23 شباط/فبراير 2023 (القرار دإط-6/11) وصيغة السلام الأوكرانية.

لقد كان أمرا هاما بالنسبة لأوكرانيا أن تستمع إلى رسائل التضامن القوية هذه يوم الجمعة الماضي (انظر A/78/PV.56)، في الذكرى السنوية الثانية للغزو الروسي الشامل لبلدي. ومن الأهمية بمكان أن نتلقى مثل هذه الرسائل اليوم، حيث تحتفل أوكرانيا بيوم مقاومة احتلال جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ففي مثل هذا اليوم قبل عشر سنوات، في 26 شباط/فبراير 2014، تجمع ما يقرب من 000 10 من سكان شبه جزيرة القرم، بمن في ذلك تتار القرم والأوكرانيون وأشخاص من خلفيات عرقية أخرى، أمام البرلمان الأوكراني في القرم في مدينة سيمفيروبول في مسيرة سلمية للاحتجاج على محاولة روسيا ضم وطنهم بشكل غير قانوني. وأعلنوا بصوت عالٍ وواضح للعالم أن القرم هي أوكرانيا وأن شعب القرم يرفض أعمال الروس العدوانية وغير الشرعية. واحتشد الناس أيضاً في مدن وقرى أخرى في جميع أنحاء شبه جزيرة القرم، مما قوض تماماً الروايات الزائفة التي روجت لها روسيا كدعاية لدعم العدوان في القرم. وقد أزال المحتلون الروس، من جانبهم، الشارات وعملوا متنكرين في زي الرجال الخضر الصغار مجهولي الهوية على خلق وهم وجود دعم شعبي للاحتلال. ولجأوا أيضاً إلى سياسة القمع والترهيب في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً، مستهدفين في المقام الأول النشطاء الأوكرانيين والنشطاء من تتار القرم، ولا سيما أعضاء مجلس الشعب التتري في القرم. ولا تزال هذه السياسات القمعية مستمرة بلا هوادة حتى يومنا هذا، كما أثبتت محكمة العدل الدولية مؤخراً في حكمها الصادر في 31 كانون الثاني/يناير.

لقد نتجت الحرب القاسية التي تُشَنّ الآن ضد أوكرانيا عن نزعة الانتقام الروسية تحديداً عندما شعرت روسيا بأن العالم سيغض الطرف عن محاولة الضم هذه. وتنتهي الحروب حقاً بالعدالة عندما يُقضى على الشر الذي أدى إلى نشوبها. ولذلك، يجب أن يقترن الإحساس بالعدالة بالسعي لتحقيق السلام. ويتطلب ذلك على وجه التحديد عدم نسيان القرم. ويجب أن نناضل من أجل الاستعادة الكاملة للقانون الدولي فيما يتعلق بالقرم، وبالتالي أي إقليم آخر. ويجب أن نناضل من أجل الحق الأساسي لشعب تتار القرم في العيش في وطنه، مثله مثل أي شعب آخر.

إن أهمية وفعالية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تخضعان للاختبار حاليا في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً في مناطق دونباس

وخيرسون وزابوريجيا وفي القرم. وهناك مصلحة مشتركة لنا في اجتياز هذه الاختبارات بنجاح.

ولكن لا يمكننا أن نعلق كل آمالنا في إصلاح الأمم المتحدة على مستقبل مجهول. فمواطنو بلدي يفقدون أرواحهم اليوم وشاغلي الأساسي، بصفتي سفير أوكرانيا، هو الاستفادة على النحو الأمثل من مجموعة أدوات الأمم المتحدة وعملياتها، ولا سيما تحضيرنا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، من أجل وقف العدوان. فلن نستفيد من وثيقة مطولة تغطي كل شيء إذا لم تتضمن قائمة بإجراءات ملموسة وقوية – إجراءات ستكون أساسية لإعادة الاحترام لميثاق الأمم المتحدة ومعالجة المعاناة الإنسانية في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم.

السيد غديرخمي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): اتخذت جمهورية إيران الإسلامية منذ بداية الأزمة الأوكرانية موقفا واضحاً وثابتاً لا يتزعزع، مؤكدة أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم احتراماً كاملاً المبادئ الأساسية للسيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية، فضلاً عن التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي توجيه جميع الأطراف لإعادة فتح باب المفاوضات في أقرب وقت ممكن وبذل كل جهد ممكن لتهدئة التوترات. ويمكن تحقيق سلام طويل الأمد ومستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للحرب والتوصل إلى اتفاق على هدنة هو الخطوة الأولى والأهم نحو السلام والاستقرار.

ومن المثير للدهشة صدور إشارات إلى إيران لا أساس لها من الصحة مرة أخرى عن بعض البلدان التي زعمت استخدام أسلحة إيرانية الصنع في النزاع الأوكراني أو ما يسمى بالنقل غير المشروع للأسلحة. ويرفض وفد جمهورية إيران الإسلامية بشدة هذه الادعاءات التي لا أساس لها ويؤكد من جديد التزام إيران بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتتعاون إيران مع العديد من الدول ذات السيادة في مختلف المجالات، مع ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وبالتالي، فإن إيران لم تقم ببيع أو تصدير أو نقل أي أسلحة بما يتعارض مع التزاماتها الدولية.

لقد ظلت حملة كراهية إيران، مع النشر المنهجي الواسع النطاق للمعلومات المضللة والادعاءات التي لا أساس لها ضد إيران، دوماً أحد العناصر الرئيسية لبيانات النظام الإسرائيلي في هذه الهيئة. ورددنا على تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن المواد ذات الصلة. غير أن النظام الإسرائيلي لا يستطيع إخفاء وحشيته المستمرة في فلسطين أو صرف الانتباه عن أنشطته وسياساته الخبيثة منذ أمد طويل في بلدان أخرى. ومن المعروف عن النظام الإسرائيلي أنه يرتكب فظائع ويمارس سياسات فصل عنصري ضد شعب فلسطين والمنطقة. ومن خلال استهدافه الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، في فلسطين المحتلة، يواصل النظام الإسرائيلي ارتكاب انتهاكات صارخة ومنهجية لحقوق الإنسان ولكل قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما الجرائم الأساسية المتمثلة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان.

في الختام، نود التأكيد على أن معالجة الحالة الراهنة في أوكرانيا تتطلب جهوداً جماعية من المجتمع الدولي والأطراف المعنية لإيجاد حل لإنهاء الحرب بطريقة عملية بدلاً من التزويد بالأسلحة الذي لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع.

السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات الاستفزازية التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثلو جمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا (انظر A/78/PV.57) وإستونيا وإسرائيل.

نرفض رفضاً قاطعاً وندين بشدة انفعالات جمهورية كوريا والغرب السخيفة والمتهورة والتي لا تستحق أي تعليق. وقد أوضحنا بالفعل موقفنا الذي لم يتغير. ولكن أود أن أدلي ببعض التعليقات.

إننا نؤكد مجددا أن جمهورية كوريا الديمقراطية لم تعترف قط بقرارات تطبيق الجزاءات غير القانونية الصادرة عن مجلس الأمن،

والتي دبرتها الولايات المتحدة وقواتها البحرية للقضاء على سيادتنا وحقنا في الوجود.

ولنكن واضحين: لم نعقد قط أي صفقات أسلحة مع الاتحاد الروسي ولا نعتزم القيام بذلك في المستقبل. وليست نية جمهورية كوريا ذات الدوافع السياسية في نفخ الأبواق بشأن صفقات أسلحة لا وجود لها سوى مؤامرة غير بريئة وخدعة سياسية من جمهورية كوريا، باعتبارها دمية في يد الولايات المتحدة، للتغطية على طابعها الإجرامي وتصميمها الشديد على تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا.

إننا ندين مرة أخرى وبشدة ادعاءات جمهورية كوريا التي لا أساس لها وأعمالها العدائية الرامية إلى تشويه صورة دولتنا ونعتبرها استفزازاً سياسياً خطيراً ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على جمهورية كوريا أن تضع في اعتبارها أنها إذا استمرت في أعمالها العقيمة والمتهورة ضد بلدنا وواصلت التحريض على المواجهة باستفزازنا دون مبرر، فستواجه حتما دمارا بائسا.

كما نحث الدول الغربية بقوة على وقف استفزازاتها السياسية وأعمالها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتخلي عن العادة السيئة المتمثلة في توجيه اتهامات لا أساس لها ضد الآخرين.

أخيرا، لا يحق لإسرائيل أن تتحدث عن الآخرين، فهي دولة مجرمة حرب تقود الشرق الأوسط، بما في ذلك غزة، إلى كارثة ومأساة لا تُحتمل بقتلها آلاف الأبرياء من الشعب الفلسطيني بمن فيهم النساء والأطفال.

ولن تتغاضى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبدا عن أي عمل عدائي يتعدى على سيادتها وكرامتها.

السيد سونغ هون هونغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به للتو وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن أي صفقات أسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محظورة لأنها تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة.

وإنكار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نقلها قذائف تسيارية وذخائر إلى الاتحاد الروسي مجرد خداع للمجتمع الدولي. فقد شوهدت ذخائر وصواريخ كورية شمالية في أوكرانيا.

ونود أن نؤكد من جديد أن أي صفقات أسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تهدد سلطة قرارات مجلس الأمن فحسب، بل تهدد أيضا النظام العالمي لعدم الانتشار، والأهم من ذلك كله، حياة الشعب الأوكراني. وما قد تتلقاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الاتحاد الروسي في المقابل سيزيد بالتأكيد من التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة مرة أخرى لممارسة حقه الثاني في الرد على الادعاءات المتهورة المستمرة التي تطلقها جمهورية كوريا.

إننا نرفض تماما جميع اتهامات جمهورية كوريا وندينها بشدة ونحذر بشدة مرة أخرى من أنه إذا كانت جمهورية كوريا تخطط يائسة لنشر ادعاءات لا أساس لها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحقيق أهدافها السياسية الشريرة، فإنها ستواجه إجراءاتنا المضادة القاسية والتي ستؤدي إلى أسوأ العواقب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب الآن في اختتام نظرها في البند 62 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.